

دور التشريعات التجارية في إستدامة الجامعات

The role of commercial legislation in the sustainability of universities

أ.و سهام سولوي طعمة
قتيبة عرنان عمر
كلية القانون-الجامعة المستنصرية

المستخلص

تعتبر التشريعات التجارية من اهم التشريعات التي تساعد في استدامة الجامعات اذ يسهم الاخذ بها على تطوير الجامعات وتنميتها بل وتكون احد مصادر التمويل الذاتي لها حتى تساهم بدعم خطط تطوير التعليم الجامعي من حيث استحداث طرق تعليمية جديدة مموله ذاتيا مع خلق فرص تمويل غير مسبوقه حتى تستطيع تأدية رسالتها ومهامها التعليمية على اكمل وجه ولكون الجامعات جهات فعالة تستطيع المساهمة بالتنمية الاقتصادية وانشاء الحاضنات التكنولوجية والعلمية منها تأسيس الشركات المساهمة بما يسهم باستثمار المعرفة العلمية والبحثية وتنمية الاقتصاد والقضاء على البطالة وذلك من خلال تخويل مجالس الجامعات حق التعاقد مع القطاع الخاص وفقا لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل لبناء المستشفيات التعليمية والمعامل العلمية الانتاجية والاستثمارات الزراعية والحيوانية والمراكز الرياضية بما يدعم العملية التعليمية والبحث العلمي والدراسات الاولية والعليا وهذا ما اكدته المادة (٥١) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل ويبرز الهدف من هذه الدراسة هو للوقوف على اهم المعوقات التي تمنع الجامعات من خلق بيئة استثمارية جديدة لتنمية مصادر تمويل ذاتية نص عليها القانون دون الاعتماد على الانفاق الحكومي المتواضع على التعليم الجامعي .

الكلمات الافتتاحية:- استدامة الجامعات ، استثمار اموال الجامعات ، اساسها القانوني ، والية الاستثمار .

Abstract

Commercial legislation is considered one of the most important legislations that help in the sustainability of universities, as adopting it contributes to the development and growth of universities and is even one of the sources of self-financing for

them so that they contribute to supporting plans to develop university education in terms of creating new self-financed educational methods with the creation of unprecedented financing opportunities so that they can perform their educational mission and tasks in the best possible way. Since universities are effective entities that can contribute to economic development and the establishment of technological and scientific incubators, including the establishment of joint-stock companies, which contributes to investing scientific and research knowledge, developing the economy and eliminating unemployment, by authorizing university councils to contract with the private sector in accordance with Investment Law No. (13) of 2006, as amended, to build educational hospitals, scientific production laboratories, agricultural and animal investments, and sports centers in a way that supports the educational process, scientific research, and undergraduate and graduate studies. This is what Article (51) of the Ministry of Higher Education and Scientific Research Law No. (40) of 1988, as amended, confirms. The aim of this study is to identify the most important obstacles that prevent universities from creating a new investment environment to develop self-financing sources stipulated by the law without relying on spending. Modest government on university education.

Keywords: Sustainability of universities, investment of university funds, its legal basis, and investment mechanism.

المقدمة: the introduction

اولا: عرض الموضوع .

تتميز التشريعات المرتبطة بالتشريعات التجارية بالمرونة والتطوير المستمر لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في ميدان الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية والتي تتأثر بشكل مباشر بالتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يمر به العالم، ولهذا يكتسب هذا الموضوع أهميته من الدور الذي تلعبه القوانين التجارية في إدارة دفة النشاط الاقتصادي فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا بمسائل استدامة الجامعات كذلك ساد الأمر على الاهتمام بمفهوم استدامة الجامعات وتنميتها وتطوير قدراتها من خلال استثمار اموالها لغرض بناء جيل قادر في قابل الايام للتعامل مع هكذا مسائل مستحدثه على مستوى العالم لتوعية جيل قادر على التصرف مع مصادر تنموية ومالية ربحية اخرى غير الدعم الحكومي لها ومنها استدامة الجامعات واستثمار اموالها من خلال التشريعات

التجارية ولاقت المؤسسات الجامعية في السنوات الاخيرة اهتماما خاصا بمسائل استثمار اموالها وتنميتها مع توسيع قاعدة دخلها وفق قوانين محددة تعمل على جعلها ضمن محاورها الاولى من اجل ان تقوم بتغطية ابحاثها العلمية او تشغيل عاملين جدد او ان توفد كوادرها للخارج او لتطوير قدرات ومهارات جديدة مما ينتج عن هذه الامور جامعات اكثر استدامة وفق قوانين محددة من اجل خلق بيئة استثمارية جديدة لتنمية الجامعات لمصادر تمويل ذاتية نص عليها القانون دون الاعتماد على الانفاق الحكومي المتواضع على التعليم الجامعي .

وتأسيسا على ما تقدم وفي ظل خصوصية الجامعات باستثمار اموالها وفقا للتشريعات التجارية وذلك لمحدودية موارد اغلب الجامعات الحكومية وقدم اغلب بناياتها وقاعاتها الدراسية لذلك ان الخوض بموضوع دور التشريعات التجارية بتنمية الجامعات تعد من الاتجاهات المستقبلية لتحقيق جامعات مستدامة تعتمد على مواردها الذاتية المستثمرة لكون هذا الامر يعد من الاتجاهات المستقبلية لتحقيق الكفاية الذاتية .

ثانيا: هدف البحث: يهدف البحث الى بيان دور الجامعات في تحقيق استدامتها من خلال رسم سياستها الاستثمارية باستثمار اموالها سواء بالبحوث العلمية او ببناء المستشفيات او القاعات الرياضية او بتطوير البنى التحتية لها او من خلال اقامة الندوات والدورات التدريبية وغيرها .

ثالثا: اهمية البحث: تبرز اهمية البحث في عرض ابرز الافكار والمحاور الرئيسية في كيفية اسهام التشريعات التجارية باستدامة الجامعات وتطويرها وتنميتها مع اقتراح لاهم المحاور التي تستطيع من خلالها الجامعات استثمار اموالها من اجل تطوير البيئة الاستثمارية للجامعات في العراق وتنوع اهمية البحث من اهمية استدامة الجامعات لتنمية مواردها واستغلالها من اجل تحقيق طفرة اقتصادية وعلمية في مؤسسات التعليم العالي من كليات او معاهد على ان تكون وفق ضوابط محددة مستندة على القوانين التجارية .

رابعا: نطاق البحث: سوف يكون نطاق بحثنا ضمن قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ كنموذج للتشريعات التجارية التي تساهم باستدامة الجامعات .

خامسا: مشكلة البحث: تتخلص مشكلة البحث بضعف علاقة الشراكة بين الجامعات وقطاع الاعمال الاخرى من ناحية استثمار اموالها في العراق وضعف صلة هذه الجامعات بحاجيات السوق وعجزها عن المساهمة الفعالة بتحسين القدرة التنافسية بين باقي المؤسسات الانتاجية الامر الذي انعكس سلبا على مخرجات الجامعات بتحسين بيئة استثمارية وتوفير مصادر مالية اخرى ، وبسبب الازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق اصبحت الدولة غير قادرة على تلبية متطلبات

الجامعات المادية مما ينعكس سلبا على اداء دورها الاقتصادي وبالأخص المجال الاستثماري .

سادسا: خطة البحث: سيتم تقسيم البحث الى مبحثين نتناول في **المبحث الاول** بيان مفهوم استدامة الجامعات واستثمار اموالها وفيه مطلبان نتناول في **المطلب الاول** بيان التعريف باستدامة الجامعات ونتناول في **المطلب الثاني** تعريف الاستثمار الجامعي واهميته ونتناول **بالمبحث الثاني** استثمار الجامعات لأموالها وفيه مطلبان نتناول في **المطلب الاول** الاساس القانوني لدور التشريعات التجارية باستثمار اموالها ونتناول في **المطلب الثاني** الية استثمار الجامعات لأموالها **المبحث الاول: مفهوم استدامة الجامعات واستثمار اموالها**

Chapter One: The Concept of University Sustainability and Investment of Their Funds

تعرف الاستدامة بانها السعي لتنمية الجامعات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتي تتصف بالاستمرارية والتطوير والقابلة على انتاج الاموال بحيث تمكن افراد المجتمع والكادر الجامعي من تلبية متطلبات احتياجاتهم والبحث عن موارد اضافية لتحقيقها والمحافظة عليها والسعي لتطويرها وذلك من خلال اتباع تشريعات محددة تعمل على تنمية هذه الموارد كقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وهو ما يعرف بالجامعات الاستثمارية لكون الاستثمار في مجال التعليم العالي له اهمية بالغة من حيث رفع المستوى المالي والعلمي على حد سواء ، وبعد كل ما تقدم سوف تقسيم المبحث الاول الى مطلبين نتناول **بالمطلب الاول** التعريف باستدامة الجامعات ونبين **بالمطلب الثاني** تعريف استثمار الجامعات واهميتها .

المطلب الاول: التعريف باستدامة الجامعات

The first requirement: defining university sustainability
يمكن تعريف الاستدامة بانها السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية للجامعات ورفع مستواها ودخلها المالي مع سعيها الى تلبية الجيل الحالي دون استنزاف حاجيات الاجيال القادمة^(١) وبعضهم من عرفها بان الاستدامة عبارة عن تنمية تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بموارد المستقبل والاجيال القادمة والقدرة على تحقيق احتياجاتهم^(٢) او هي عبارة عن عمليات تبذل بنشاطات محددة مسبقا وفق سياسة عامة لإحداث تطور اكايمي وعلمي ملحوظ في شتى النواحي المعتمدة والقائمة على اسس معرفية^(٣) او هي الادارة المثلى للموارد المالية للجامعات ، للحصول على منافع اخرى بشرط الحفاظ على اصل الموارد ونوعيتها^(٤) او هي عبارة عن عملية خاصة تتضمن عقد اتفاق بين طرفين او اكثر للاشتراك بمشروع

محدد او القيام بنشاط يتم من خلال الاتفاق بين الاطراف^(١) اما الجامعات فهي عبارة عن حرم امن ومركز اشعاع حضاري وفكري وعلمي وتقني في المجتمع يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيها قدرة الابداع والابتكار لصياغة الحياة^(٢) وتعرف الجامعات المستثمرة لأموالها من خلال التشريعات التجارية كقانون الاستثمار بانها " التضحية بعدد من الموارد المتاحة بالجامعات سواء اكانت مادية او بشرية او بحثية للحصول على اكبر عائد مالي في المستقبل^(٣) او هي عبارة عن مؤسسة اكااديمية تركز في تمويلها على مصادر استثمارية متنوعة وبما يحقق لها التوازن للحفاظ على استقلاليتها وللقيام بوظائفها الاساسية من جهة وبين قدرتها على تمويل نفقاتها وتطويرها من جهة اخرى^(٤) او هي نوع من الجامعات الربحية التي تسعى الى تحقيق اكبر ربح ممكن من خلال استثمار اموالها من خلال التعاقد مع القطاع الخاص ، او التوسع ببرامج لجذب اكبر قدر ممكن من الطلاب او لتقديم برامج متقدمة للتأهيل في مجالات عمل متوفرة ومجزية^(٥) وبعد كل ما تقدم ينبغي علينا بيان الاهداف المرجوة من خلال استدامة الجامعات ومنها .

اولا: التي تمكين الاكاديميين بالجامعات من ضمان المشاركة في التدريب والتخطيط وفق زيادة الانتاجية والتخطيط وتنمية القدرات .

ثانيا: التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص والعام لبدء برامج تهدف الى تدريب العاملين ودعم انماط الانتاج والعمل على تطويرها.

ثالثا: قيام الجامعات بإصلاح وتطوير ابحاثها العلمية والتدريسية وبما يتفق مع الجهود التي تبذل من اجل تحقيق استدامة هذه الجامعات وجعل في مصاف جامعات الدول والمتطورة .

رابعا: توفير مصادر تمويل جديدة للجامعات حتى تتمكن من تطوير ادائها ورفع كفاءتها التعليمية من خلال اسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي^(٦)

خامسا: تعزيز المركز التنافسي بين الجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات .

سادسا: توفير البنى التحتية والتقنية المتطورة للجامعات المستثمرة وبما يمكنها من رفع بيئتها التعليمية

سابعا: زيادة قدرة الجامعات على انتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة والاستفادة منها في تطوير المجتمع .

المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار الجامعي

The second requirement: The concept of university investment

يعتبر مفهوم الاستثمار الجامعي بأنه احد العمليات الاقتصادية المتوقعة من مخرجات التعليم بالجامعات مع اتاحة الفرصة للمستثمرين لتوجيه للاستثمار بالجامعات بما يساعد هذه الجامعات على تمويلها مع تقليل العبء المتلقي على ميزانية الدولة ويتمثل توجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال قانونها الخاص رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ نحو الاستثمار الجامعي وبالعديد من المجالات ومنها استثمار اموالها ببناء المستشفيات التعليمية والمعامل العلمية الانتاجية والاستثمارات الزراعية والحيوانية والمراكز الرياضية وغيرها ويجوز لها الاستثمار كذلك في مجال المباني والبرامج التعليمية وطرق التدريس الحديثة بمختلف الاساليب والانشطة^(١) ويشتمل الاستثمار في الجامعات على العديد من المجالات تتمثل في الاسهام في إنشاء الأبنية الجامعية وهو مجال طبيعي يمكن القطاع الخاص بالمشاركة فيه او قيامها بصيانة الأجهزة والأدوات العلمية او لفتح معاهد اكاديمية متخصصة، او إنشاء مراكز للتدريب، وفتح كليات وجامعات أهلية ، وفتح مؤسسات متخصصة في الوسائل التعليمية، وإنشاء مراكز للبحوث والدراسات التربوية^(٢) كما يمكن للجامعات أن تلعب دوراً في تعزيز الضمان الاجتماعي من خلال الانخراط في أنشطة الاستثمار الاجتماعي وتحفز الأنشطة التي تميل إلى الاستثمار الاجتماعي^(٣) وعلاوة على ذلك يُنظر إلى التعليم الجامعي على أنه استثمار في رأس المال البشري ويشير الاستثمار الجامعي إلى توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج بالجامعة، وتحسن استغلال المتاح منها والعمل على تطوير العملية التعليمية بحيث يصبح العائد من الاستثمار في التعليم يفوق الانفاق عليه وبما يتوافق مع متطلبات استدامة الجامعات^(٤) ويعد الاستثمار الجامعي احد أساسيات التنمية المستدامة للجامعات وبالتالي فهو الأداة الوحيدة التي من خلالها يمكن للمجتمع أن يتحول إلى التقدم والازدهار ويجب أن يؤخذ الاستثمار في التعليم كمسألة ضرورية من قبل الشركات والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين من أجل تنفيذها على المستوى المطلوب وعلى جميع المستويات^(٥) ويشير الاستثمار الجامعي إلى دعم الاستثمار لبرامج التعليم العالي من خلال تحويل فوائد وعبء ومخاطر التعليم العالي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد أدى ذلك إلى خليط من القوانين التي تشجع على التعليم بأي ثمن^(٦) ويشير مفهوم الاستثمار الجامعي إلى تعدد بدائل تمويل مؤسسات التعليم العالي سواءً اكان التعليم على المستوى العام او على المستوى الخاص وبالتالي

يمكن القول بان الاستثمارات التعليمية اما تكون ممولة ذاتيا من خلال الموازنة الحكومية التي قد تأتي مع أو بدون دعم مشروط بالدخل أو يتم تغطيتها من قبل القطاع الخاص^(١) ويعد الاستثمار هو إنفاق المال أو الوقت أو الطاقة على شيء ما لتحقيق منافع أو اغراض مختلفة أو أنه أصل أو عنصر يتم شراؤه على أمل أن يدر دخلاً في المستقبل^(٢) والاستثمار في التعليم الجامعي مثل أي عمل آخر مشروع يحتاج إلى مزيد من رأس المال وبالنظر إلى الزيادة الهائلة في أعداد الملتحقين بالجامعات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التعليم على جميع مستويات نظامنا التعليمي، في جميع الدول، حيث أصبح التعليم مشروع مكلف، ولا يمكن أن يكون الاعتماد عليه من قبل الدولة فقط ، ومن ثم لجأت الدول إلى الاستثمار في التعليم الجامعي من خلال إتاحة الفرصة لرأس المال الخاص للمشاركة في أنظمة التعليم الجامعي، مما يعود بالنفع على الفرد والأسرة والمجتمع^(٣) ومن ثم يتضح أن الاستثمار الجامعي رؤية جديدة ونظرة مستقبلية خاصة بتطوير التعليم، لمسايرة التقدم والتطوير، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وهو كذلك أداة فعالة للتغلب على مشكلات التعليم الجامعي الخاصة بالأعداد، والتمويل، ومن الواضح أن العراق واحدة من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بتطوير قطاع التعليم العالي والاستثمار الجامعي، ويتطلب الاستثمار الجامعي توفير البنية التحتية اللازمة وتخصيص الموارد المالية الكافية لتحقيق التطور والتقدم في المؤسسات التعليمية. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي هل يحق للجامعات التقديم للحصول على اجاز استثمار وما هي الالية المتبعة في ذلك ونجيب على ذلك بان المواضيع الواردة ب قانون التعليم العالي جميعها استثمارية ذات عائد مادي يساهم بشكل اساسي باستدامة الجامعات ويشترط لاستثمارها ما يشترط لاستثمار اي اراض تابعة للدولة من خلال الحصول على اجازة استثمار بعد الحصول على الموافقات الرسمية من قبل رئاسة الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبعد ذلك يقوم المستثمر بتقديم طلباً الى الهيئة الوطنية للاستثمار يشير الى رغبته للاستثمار في العراق من خلال ملئ استمارة طلب منح الإجازة الاستثمارية المعدة من قبل الهيئة والتي يمكن للمستثمر الحصول عليها مباشرة من الهيئة الوطنية للاستثمار أو عبر الموقع الالكتروني للهيئة .

١. تقديم خطة تمويل رصينة معززة بكتاب من مصرف معتمد يؤيد قدرة المستثمر على تنفيذ المشروع وضمان انجازه وفقاً للمدة المحددة.
٢. تقديم دراسة جدوى اقتصادية أولية للمشروع وعرض فني يبين تفاصيل المشروع المزمع إنشائه.
٣. الجدول الزمني لتنفيذ المشروع

٤. قائمة بالمشاريع المنجزة والمماثلة داخل أو خارج العراق. وبعد اكتمال كافة الوثائق المطلوبة في أعلاه فإن الهيئة لوطنية للاستثمار تقوم بدراسة الطلب وفقاً لما موضح أعلاه واستحصل الموافقات الأصولية من الجهات ذات العلاقة بغية منح الإجازة الاستثمارية خلال مدة ٤٥ يوماً من تاريخ اكتمال وثائق المستثمر وتقديمها للهيئة^(١)

ومن هذا المنطلق تتمثل أهمية استثمار الجامعات لأموالها لتحقيق تنميتها المستدامة من حيث ان الاستثمار بمرافق التعليم العالي من الامور المهمة منها لتطوير قادة قادرين على قيادة البلد والمؤسسات الادارية او في مجال الوظائف التي سوف يعملون بها كما انه يساعد على زيادة الانتاج والابتكار التكنولوجي كما انه يساعد على زيادة النمو الاقتصادي للبلد مع زيادة الانتاج المحلي وكما يشمل الاستثمار الجامعي من توسيع المرافق التعليمية كالحرم الجامعي لزيادة اعداد الطلاب وبالتالي يحقق نمو مستدام طويل الامد وبالتالي يتضح مما سبق على اهمية الاستثمار الجامعي بسبب تزايد اعداد الطلبة وزيادة النفقات وعجز الموازنة العامة للدولة عن الوفاء بجميع متطلبات التعليم الجامعي وعلى جميع المستويات .

المبحث الثاني: استثمار الجامعات لأموالها

Section Two: Universities' Investment of Their Funds

لطالما عدت الكوادر البشرية ودرجت كفائتهم هي العامل الرئيسي لتحقيق التقدم في المستوى العالي للجامعات ويعتبر الاستثمار في موارد الجامعات من اجود انواع الاستثمار من حيث مردوها المالي لكون التعليم الجامعي يمثل اداة مهمة في التنمية البشرية والاقتصادية ويعتبر احد الركائز الاساسية لتأهيل واعداد اليد العاملة بما يتلائم مع متطلبات السوق وبشكل يساعد على تحسين ظروف معيشتهم^(٢) ولكون استثمار التعليم يعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في مختلف المجالات وبما يساعدها من التقدم والتطور بمختلف المجالات البحثية والتكنولوجية^(٣) مع دورها بارتفاع منتوج الجامعة المادي وتعظيم دورها الاقتصادي^(٤) وبعد كل ما تقدم سوف نقوم بتقسيم مبحثنا هذا الى مطلبين نتناول في المطلب الاول الاساس القانوني لاستثمار الجامعات لأموالها اما المطلب الثاني الية استثمار الجامعات لأموالها .

المطلب الاول: الاساس القانوني لاستثمار الجامعات لأموالها

First requirement: The legal basis for universities investing their funds

إن الكوادر الاكاديمية للجامعات ورأس المال المادي تعتبر عوامل ليست كافية لتنمية اقتصاد حديث ذي إنتاجية عالية إذ ينبغي توافر عدد من المصادر المالية

الآخري حتى تستطيع الجامعات أن تتركز في مهامها الأساسية في إعداد الملاكات المؤهلة لتبوء مراكز قيادية في مختلف المجالات في المجتمع^(١) لذلك يجب أن تستغل هذه الامكانيات في إحداث عملية التنمية والاستثمار في الجامعات من أجل الوصول للغايات والأهداف المنشودة والتي ينبغي على الجامعات تحقيقها، وتسهم التشريعات التجارية كقانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل على جواز استثمار الجامعات لأموالها لبناء المستشفيات التعليمية والمعامل العلمية الانتاجية والاستثمارات الزراعية والحيوانية والمراكز الرياضية بما يدعم العملية التعليمية والبحث العلمي والدراسات الأولية والعليا وهذا ما اكدته المادة (٥١) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل ، كذلك ما نصت عليه المادة (١٧ الفقرة و) من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ بانه يمارس مجلس الجامعة لعدد من المهمات ومنها ادارة اموال الجامعة واستثمارها والتصرف بها وفقا لأهداف الجامعة"، وكذلك ما نصت عليه المادة (٣٥) من نفس القانون بانه " للجامعة او الكلية غير المرتبطة بجامعة او المعهد استثمار اموالها المنقولة وغير المنقولة بما ينسجم مع اهدافها العلمية والتربوية"، وذلك من خلال توظيف الجامعات لأموالها في مشاريع اقتصادية جديدة تسهم برفع المستوى الاكاديمي للجامعات مع دورها للاستفادة من مرافقها التعليمية الحديثة من خلال هذه الاموال ، وبما يعود عليها من منفعة اقتصادية واجتماعية وثقافية يتضح مما سبق أن استثمار الجامعات لأموالها تهدف لتوفير مصادر مالية جديدة للجامعة على انه ينبغي الا تتعارض مع أهداف الجامعة بمعنى ألا تؤثر الأنشطة الاستثمارية على سير العملية التعليمية ومن هذا المنطلق يمكن القول بانه يتمثل دور التشريعات التجارية باستدامة الجامعات من خلال الاستثمار في الجامعات من خلال استغلال لموارد المادية والمعنوية لها لتحقيق اهداف وضعتها هذه الجامعات من خلال توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، لسعيها لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية لها ولجميع كوادرها ومخرجاتها التعليمية .

وتكمن أهمية الاستثمار بالجامعات من خلال قدرتها على تنمية المجتمع في ظل التغيرات المستمرة الحاصلة بالحياة الجامعية من خلال مساهمتها في تطوير البنية التحتية للجامعات، والتوسع في فتح كليات لها في مناطق مختلفة ، مع سعيها لزيادة الإنتاجية من خلال الاستفادة من القدرات الأكاديمية وبما يؤدي إلى زيادة دخلها العام، مع قدرتها على تأهيل وتدريب الموظفين في الجامعات والطلاب على حد سواء من خلال إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل^(٢) كما ان الاستثمار الجامعي يساعد الجامعات على رفع ادائها الجامعي، ويساهم في إيجاد التفاهم بين الأفراد،

ورفع مستويات الثقة بين ادارة الجامعة والموظفين فيها مع قدرتها على المشاركة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها وكما انه يعطى إمكانية لتحقيق التطور والتقدم الجامعي وعلى شتى المجالات^(١) ومن هذا المنطلق ينبغي علينا التطرق الى اهم أسس ومتطلبات الاستثمار في الجامعات وبالتالي يتبين لنا ان هنالك عدد من الأسس التي ينبغي على الجامعات أن تسيّر عليها لاستثمار مواردها البشرية والمادية ونذكر منها ما يلي^(٢) .

اولا: تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس الاكاديمية في الجامعات .

ثانيا: وضع آلية لمتطلبات القطاعات المختلفة فتقوم الجامعات بدورها بتطوير وتعديل المناهج والمهارات وأساليب التعليم حسب احتياجات الصناعات والعمال .

ثالثا: تعزيز البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب والأبحاث العلمية، وتوفير التقنيات الحديثة لذلك .

رابعا: استحداث مشاريع ومراكز بحثية جديدة وربطها بمتطلبات سوق العمل .

خامسا: إزالة الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص الاستثماري وبما يساهم في رفع مستوى الاداء الجامعي .

المطلب الثاني: الية استثمار الجامعات لأموالها

The second requirement: The mechanism for universities to invest their funds

أن استثمار الجامعات لأموالها لم تكن نتيجة لاعتبارات تشريعية أو فنية فقط وإنما جاء لاعتبارات وضرورة عملية استلزمته ظروف بيئة خاصة تتطلب أحكاماً خاصة هذه البيئة هي البيئة التجارية ولكن السؤال الذي يطرح هنا لماذا تستثمر الجامعات لأموالها وفقاً للقوانين التجارية كقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ونجيب على ذلك لكون التشريعات التجارية قائمة على السرعة والائتمان المنطوية على تنافس متزايد يتم وفقاً لأعراف وعادات التجار المتميزة عن القواعد التي تحكم العلاقات القائمة بين غيرهم وتشمل كلمة تجارة من الناحية القانونية معنى أوسع منه من الناحية الاقتصادية، فهي تدل على كل ما يتعلق بتداول وتوزيع الثروات، أما من الناحية القانونية فتشمل التجارة علاوة على ذلك العمليات الصناعية التي تتعلق بالإنتاج، وقد أدى إلى ظهور قواعد القانون التجاري مستقلة عن القانون المدني الظروف والمستجدات والضرورات العملية في الحياة الاقتصادية التي التزمت لخضوع طائفة معينة من الأشخاص والتجار، ونوع معين من المعاملات هي كالأعمال التجارية، لتنظيم قانوني متميز عن تلك التي تطبق على المعاملات المدنية، والتي يثبت عجز قواعد القانون المدني عن تنظيم المعاملات التجارية التي قوامها السرعة من جهة والثقة والائتمان من جهة أخرى

فالملاحظ أن المعاملات المدنية تنسم دائماً بالاستقرار والثبات والتروي، ذلك أن الأفراد لا يقدمون على إبرام عقد عادة إلا بعد تفكير وتروي في مدى الفائدة التي ستعود عليهم من وراء هذا التعاقد وهذا على عكس البيئة التجارية التي تتطلب السرعة والثقة في وقت واحد، فطبيعة العقود التي تجري في مجال التجارة تختلف كل الاختلاف على تلك التي تجري في البيئة المدنية^(١) وقد اشار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بنص المادة (٢٦) منه على ان " تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة على ان ينظم ذلك بقانون " ، وكذلك ما نصت عليه المادة (٥١) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل على تخويل مجالس الجامعات حق التعاقد مع القطاع الخاص حسب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ لبناء المستشفيات التعليمية والمعامل الانتاجية والاستثمارات الزراعية والحيوانية والمراكز الرياضية وكذلك ما نصت عليه المادة (١٧) الفقرة (و) من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ بانه يمارس مجلس الجامعة لعدد من المهمات ومنها ادارة اموال الجامعة واستثمارها والتصرف بها وفقا لأهداف الجامعة".

الخاتمة Conclusion

بعد ان انتهينا من بحثنا هذا سنستعرض فيه اهم الاستنتاجات والتوصيات .

اولاً: الاستنتاجات

- ١: تبين لنا بان استدامة الجامعات هي عبارة عن سعي الجامعات والمؤسسات الاكاديمية برفع مستواها العلمي ودخلها المادي لتلبية الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية .
- ٢: تبين لنا بان الجامعات المستثمرة هي التي تسعى لاستثمار اموالها من خلال التشريعات التجارية كقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ للحصول على عوائد مالية اكبر لتنمية قدراتها الاكاديمية دون الاعتماد على التمويل الحكومي .
- ٣: يعتبر الاستثمار الجامعي احد اهم الرؤى المستقبلية الخاصة بتطوير التعليم الاكاديمي ومسايرة التقدم والتطور .
- ٤: تبين لنا ان استثمار الجامعات يكون من خلال التشريعات التجارية حصراً القائمة على السرعة والانتماء دون التشريعات المدنية القائمة على عنصر التبصر والتروي وبطئ الاجراءات .
- ٥: تبين لنا بانه يجوز للجامعات الحكومية والاهلية على استثمار اموالها من خلال النص على ذلك بالقوانين التعليمية الخاصة بهذا المجال منها قانون وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ ، وقانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ .

ثانياً: التوصيات .

- ١: نوصي المشرع العراقي بأبراز دور الجامعات في استثمار اموالها بتعديل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ ، وقانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ والقوانين ذات الصلة بشكل يتوافق مع التطورات الاقتصادية والمالية مع مراعاة الاستدامة القانونية .
- ٢: وضع سياسات واضحة وشفافة بشأن كيفية إدارة اموال الجامعات بما يضمن الشفافية في اختيار مشاريع الاستثمار والمراقبة الدائمة لفعاليتها ..
- ٣: تحفيز الجامعات على التعاون مع الشركات الخاصة والقطاع الصناعي في مشاريع بحثية وتجارية تساهم في دعم استدامة مواردها المالية .
- ٤ : تشجيع الجامعات على إنشاء صناديق استثمارية لأدارة أموالها بطرق أكثر فاعلية مع ضمان تخصيص جزء من الارباح لدعم الأنشطة الاكاديمية والبحثية .

الهوامش

١. (١) عبد الحي رمزي ، التعليم العالي والتنمية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٦
٢. (١) ديب ريده ، مهنا سليمان ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، العدد (١) ، السنة ٢٥ ، ص١٢٥
٣. (١) عساف محمود عبد المجيد ، دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة للجامعات ، جامعة جرس ، جرس للبحوث والدراسات ، ٢٠١٥ ، ص٣٦٥ .
٤. (١) د. علي سلطان السهيمي ، تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنوع بدائل تمويل التعليم العالي ، بحث منشور ، مجلة العلوم التربوية والانسانية ، كلية الامارات للعلوم التربوية والنفسية ، العدد ٣٤ ، السنة ٢٠٢٤ ، ص١٧٢
٥. (١) رضا محمد عبد الستار ، الشراكة في مجال تعليم الكبار من اجل تحقيق اهداف التعليم ، بحث منشور ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، ص١١٦٠
٦. (١) ينظر: نص المادة (٩) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل .
٧. (١) اسماء خلف حسن ، المنذجة المستخدمة باستخدام مصفوفة التأثير ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج ، العدد ٩ ، ج ١٢ ، ٢٠٢١ ، ص٥٤٢٢ .
٨. (١) علي حسين يعن الله ، فهد حمدان العبيري ، اعادة ابتكار المؤسسة الجامعية لتحقيق نموذج الجامعة الاستثمارية ، مجلة جامعة تبوك للعلوم الانسانية ، العدد ١١ ، ٢٠٢٠ ، ص١٣١ .
٩. (١) ثروت عبد الحميد ، محمود ابراهيم سعد ، تمويل جامعة الملك خالد في ضوء صيغة الجامعة الاستثمارية ، مجلة كلية التربية في الزقازيق ، العدد ١٠١ ، ج ٢ ، ٢٠١٨ ، ص١٢ .
١٠. (١) طارق ابو شغفه معتوق ، عماد الدين سالم سويح ، واقع الشراكة بين المؤسسات الجامعات ومنظمات القطاع الخاص ، بحث منشور ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، جامعة مصراتة ، ص٤٨٧
١١. (١) د. علي سلطان السهيمي ، مصدر سابق ، ص١٦٨
١٢. (١) عبد العزيز سعود العمر ، اولويات الاستثمار في مجال التعليم الاهلي ما قبل الجامعي ، مكتبة العربي لدول الخليج ، السعودية ، ٢٠٠٨ ، العدد ٣ ، ص١٣ .

13. (1) Abeli, W., Pillay, P., FitzGerald, P., Hodgson, S., Ishengoma, J., Mgaya, Y., & Lokina, R. (٢٠١٠). Investment in Higher Education-New Directions

١٤. (١) يوسف الزلزلة ، مفهوم الاستثمار في التعليم الجامعي ، بحث منشور ، جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي ، العدد (٤) ، ٢٠١١ ، ص١٥ .

15. (1) Onocha, C. O. (٢٠١٣). "Investing in Education: Emerging Challenges: A keynote address" in Arubayi, E. A., Akpotu, N. E. & Oghuvbu, E. P (eds.),

- Investing in Education: Emerging Challenges. Nigerian Association for Educational Administration and Planning (NAEAP), Delta State Chapter. ١٣
16. ⁽¹⁾ Kate, Sablosky, Elengold. (٢٠١٩) The Investment Imperative. Social Science Research Network, Hous. L. Rev., ٥٧, ١
17. ⁽¹⁾ Mokski, E., Leal Filho, W., Sehnem, S., & Andrade Guerra, J. B. S. O. D. (٢٠٢٣). Education for sustainable development in higher education institutions: an approach for effective interdisciplinarity. International Journal of Sustainability in Higher Education, ٢٤(١), -٩٦ ١١٧٤٩
18. ⁽¹⁾ Akpotu, N. E. (2018). Investment in Human Capital Development: Challenges and Pathways for Sustainable Funding in Nigeria. Being the 61st in the Series of Inaugural Lectures of the Delta State University, Abraka held on Thursday, 12th April, 2018. 4 .
19. ⁽¹⁾ Okonta, V., & Osakwe, N. G. (٢٠٢٢) Investing in university education in Nigeria: who should pay?. Innovations, www.journal-innovations.com, ٣٢١-٣٠٧
٢٠. ⁽¹⁾ ينظر موقع الهيئة العامة للاستثمار في العراق (www.investpromo.gov.iq)
٢١. ⁽¹⁾ فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، المكتبة المركزية ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٧ ، ص ٨ .
٢٢. ⁽¹⁾ باربرا ويتمر ، الانماط الثقافية للعنف ، ترجمة ممدوح يوسف عمران ، ط ١ ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٣٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٧ .
٢٣. ⁽¹⁾ سامي سلطي عرفج ، الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر والنشر ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٩ ، د. عبد الزهرة فيصل يونس ، كوثر جبار فهد ، سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث منشور ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٢٧ ، ٢٠٢١ ، ص ١٢٥ .
٢٤. ⁽¹⁾ مكي لطيف ، صباح العبيدي ، الاعتقاد السائد بالعدالة العالمية لدى اساتذة الجامعات ، بحث منشور ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، ٢٠٢١ ، العدد ٢٨ ، ص ٣٢٥ .
٢٥. ⁽¹⁾ رحمة انطوان ، الاستثمار التعليمي في دول الخليج ، الواقع وسبل التطوير ، مكتب التربية العربي لدولة الخليج ، ورقة عمل مقدمة الى اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاعات التعليم ، السعودية ، محافظة الاحساء ، السعودية .
٢٦. ⁽¹⁾ موسى عبد الناصر ، عبد الصمد سميرة ، راس المال البشري واهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الدولي ١٢ لرجال الاعمال حول راس المال البشري في اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، الاردن ، ٢٠١٣ ، ص ٩٨١ .
٢٧. ⁽¹⁾ مهند سعود دخيل ، حمد خالد حواس ، دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء الالاحة المالية الجديدة للجامعات السعودية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ٣١ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٧٩ .
٢٨. ⁽¹⁾ التشريعات التجارية ، أد عبد الوهاب عبد الله المعمرى ، د. ابراهيم محمد عبيدات دجمانة يحيى زاهدة ، أ.زيد محمد المجالي، أيزن أحمد المصطفى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص ٣ .

قائمة المصادر List of sources

اولا: الكتب .

- I-باربرا ويتمر ، الانماط الثقافية للعنف ، ترجمة ممدوح يوسف عمران ، ط ١ ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٣٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٧ .
- II- التشريعات التجارية ، أد عبد الوهاب عبد الله المعمرى، د. ابراهيم محمد عبيدات دجمانة يحيى زاهدة، أ.زيد محمد المجالي، أيزن أحمد المصطفى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- III- سامي سلطي عرفج ، الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر والنشر ، الاردن ، ٢٠٠١ .
- IV- عبد الحي رمزي ، التعليم العالي والتنمية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

V- عبد العزيز سعود العمر ، اولويات الاستثمار في مجال التعليم الاهلي ما قبل الجامعي ، مكتبة العربي لدول الخليج ، السعودية ، ٢٠٠٨ .
VI- فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، المكتبة المركزية ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٧ .

ثانياً: البحوث المنشور.

- I-اسماء خلف حسن ، المنذجة المستخدمة باستخدام مصفوفة التأثير ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج ، العدد ٩ ، ج ١٢ ، ٢٠٢١ .**
II- ثروت عبد الحميد ، محمود ابراهيم سعد ، تمويل جامعة الملك خالد في ضوء صيغة الجامعة الاستثمارية ، مجلة كلية التربية في الزقازيق ، العدد ١٠١ ، ج ٢ ، ٢٠١٨ .
III- د. عبد الزهرة فيصل يونس ، كوثر جبار فهد ، سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث منشور ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٢٧ ، ٢٠٢١ .
IV- د. علي سلطان السهيمي ، تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنوع بدائل تمويل التعليم العالي ، بحث منشور ، مجلة العلوم التربوية والانسانية ، كلية الامارات للعلوم التربوية والنفسية ، العدد ٣٤ ، السنة ٢٠٢٤ .
V- ديب ريده ، مهنا سليمان ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، العدد ١ ، السنة ٢٥ .
VI- رضا محمد عبد الستار ، الشراكة في مجال تعليم الكبار من اجل تحقيق اهداف التعليم ، بحث منشور ، جامعة عين شمس، ٢٠١٠ .
VII- طارق ابو شغفه معتوق ، عماد الدين سالم سويح ، واقع الشراكة بين المؤسسات الجامعات ومنظمات القطاع الخاص ، بحث منشور ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، جامعة مصراتة .
VIII- عساف محمود عبد المجيد ، دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة للجامعات ، جامعة جرس ، جرس للبحوث والدراسات ، ٢٠١٥ .
IX- علي حسين يعن الله ، فهد حمدان العبيري ، اعادة ابتكار المؤسسة الجامعية لتحقيق نموذج الجامعة الاستثمارية ، مجلة جامعة تبوك للعلوم الانسانية ، العدد ١١ ، ٢٠٢٠ .
X- مكي لطيف ، صباح العبيدي ، الاعتقاد السائد بالعدالة العالمية لدى اساتذة الجامعات ، بحث منشور ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، ٢٠٢١ ، العدد ٢٨ .
XII- مهند سعود دخيل ، حمد خالد حواس ، دور الجامعات السعودية في تفعيل لجان الاستثمار في ضوء اللائحة المالية الجديدة للجامعات السعودية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ٣١ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٤ .
XII- موسى عبد الناصر ، عبد الصمد سميرة ، راس المال البشري واهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الدولي ١٢ لرجال الاعمال حول راس المال البشري في اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، الاردن ، ٢٠١٣ .
XIII- يوسف الزلزلة ، مفهوم الاستثمار في التعليم الجامعي ، بحث منشور ، جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي ، العدد (٤) ، ٢٠١١ .

القوانين

- I- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل .**
II- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

III-قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ .
المصادر باللغة الانكليزية .

- I Abeli, W., Pillay, P., FitzGerald, P., Hodgson, S., Ishengoma, J., Mgaya, J., & Lokina, R. (2010). Investment in Higher Education-New Directions
- II Onocha, C. O. (2013). "Investing in Education: Emerging Challenges: A keynote address" in Arubayi, E. A., Akpotu, N. E. & Oghuvbu, E. P (eds.), Investing in Education: Emerging Challenges. Nigerian Association for Educational Administration and Planning (NAEAP), Delta State Chapter.
- III Kate, Sablosky, Elengold. (2019). The Investment Imperative. Social Science Research Network, Hous. L. Rev.,
- IV Mokski, E., Leal Filho, W., Sehnem, S., & Andrade Guerra, J. B. S. (2023). Education for sustainable development in higher education institutions: an approach for effective interdisciplinarity. International Journal of Sustainability in Higher Education, 1(24)
- V Akpotu, N. E. (2018). Investment in Human Capital Development: Challenges and Pathways for Sustainable Funding in Nigeria. Being the 61st in the Series of Inaugural Lectures of the Delta State University, Abraka held on Thursday, 12th April, 2018.
- VI Okonta, V., & Osakwe, N. G. (2022). Investing in university education in Nigeria: who should pay?. Innovations, www.journal-innovations.com

